وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الثالث من العام 2023

صدر في ديسمبر 2023

المحتوى

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين	3
الاقتصاد العالمي	4
اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6
الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين	7
القطاع غير النفطي	8
القطاع النفطي	12
مؤشر أسعار المستهلك	13
مؤشر أسعار المنتج	15
المشاريع التنموية	16
الحساب الجاري	17
أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
الاستثمار الأجنبي المباشر	21
سوق العمل	23
مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي	25
أسعار الفائدة	25
عرض النقد	26
القروض والودائع البنكية	27
الأسواق المالية	29
السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي	30
قطاع التأمين	31
تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي	32
قائمة المصطلحات	35

نظرة عامة لأداء اقتصاد مملكة البحرين
للربع الثالث من العام 2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
وفقاً للبيانات الأولية الصادرة من هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الناتج المحلي الإجمالي	القطاع غير النفطي
▲ +2.5%	▲ +4.5%

أسرع القطاعات نمواً
(على أساس سنوي)

الفنادق والمطاعم	المشروعات المالية	التجارة	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
▲ +9.4%	▲ +8.4%	▲ +5.9%	▲ +2.8%

أبرز المؤشرات الاقتصادية*
(على أساس سنوي)

إشغال الفنادق (4 و5 نجوم)	قيمة التحويلات المالية الإلكترونية	قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	قيمة التداولات العقارية
▲ +2 نقطة مئوية	▲ +15.6%	▲ +5.1%	▲ +7.1%

أداء مملكة البحرين في تقارير التنافسية الدولية

تقرير التنمية المالية الإسلامية 2023 (LSEG)	مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات 2023 (ITU)	مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2023 (BASEL INSTITUTE ON GOVERNANCE)
المركز **الرابع** عالمياً	المركز **السابع** عالمياً	المركز **الأول** خليجياً

* المصادر: مصرف البحرين المركزي، هيئة البحرين للسياحة والمعارض، وجهاز المساحة والتسجيل العقاري

الاقتصاد العالمي

- يستمر الاقتصاد العالمي في تحقيق نمو أبطأ مما كان عليه قبل الجائحة، مع معدلات نمو متوقعة تبلغ 3.0% في عام 2023 و2.9% في عام 2024.
- من المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم العالمية بشكل تدريجي من 8.7% في عام 2022 إلى 6.9% في عام 2023، لتصل إلى 5.8% في عام 2024.

وفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023، يواصل الاقتصاد العالمي تعافيه من جائحة كوفيد-19 بمستويات نمو متفاوتة في جميع أنحاء العالم. كما وأشار التقرير بأن آثار الجائحة طويلة الأجل، والتوترات الجيوسياسية، وغيرها من العوامل المرتبطة بالدورة الاقتصادية ستستمر في توجيه الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري، ومن المتوقع أن تنخفض معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% في العام 2022 إلى 3.0% في العام 2023 لتصل إلى 2.9% في العام 2024.

وفقاً للتقرير، تشير توقعات النمو الاقتصادي إلى أن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ستكون المحرك الرئيسي للنمو العالمي، حيث من المتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 4.0% في العام 2023. وسيكون هذا النمو مدفوعاً بنمو اقتصاد جمهورية الهند بنسبة 6.3%، نتيجة للاستثمارات المحلية الكبيرة، متبوعة بجمهورية الصين الشعبية والتي من المتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 5.0% بالرغم من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الصيني. ومن جانب آخر، يُتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً في النمو من 2.6% في العام 2022 إلى 1.5% في العام 2023.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي)

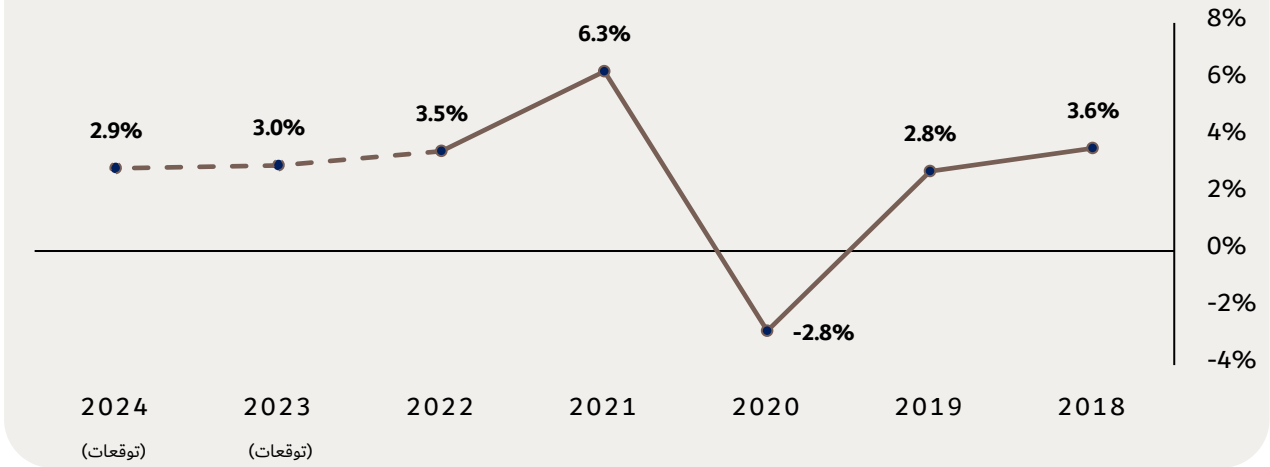

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إصدار أكتوبر 2023)، صندوق النقد الدولي

يشير التقرير أن إنه من المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم العالمية من 8.7% في العام 2022 إلى 6.9% في العام 2023، لتصل إلى 5.8%في العام 2024. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تنخفض مستويات التضخم بشكل أكبر في عام 2025 حيث تنخفض تدريجياً أنشطة الخدمات في عام 2024 بعد أن وصلت إلى ذروتها هذا العام. أما بالنسبة للسياسات النقدية تشير التوقعات بانخفاض معدلات الفائدة في بعض الدول.

بالنسبة لأسواق النفط، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها الصادر في ديسمبر 2023، زيادة في الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 102 مليون برميل يومياً في العام 2023. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط إلى 90.3 دولار أمريكي للبرميل في الربع الرابع من العام 2023، ليصل متوسط السعر للعام ككل إلى 82 دولار أمريكي للبرميل. كما توقعت الوكالة رغم تشديد أسواق النفط العالمية، وتخفيضات الإنتاج الطوعية للمملكة العربية السعودية وانخفاض أهداف الإنتاج لأعضاء أوبك+ الآخرين، إلى مزيد من الزيادات في العام 2024، ليبلغ متوسطها 83 دولار أمريكي للبرميل.

اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

على الرغم من تراجع حصص إنتاج النفط خلال العام الجاري وتأثيره المباشر على النمو الاقتصادي في المنطقة، إلا أن أداء القطاع غير النفطي لا يزال قوياً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفضل استمرار الاستهلاك الخاص، والاستثمارات الاستراتيجية في الأصول الثابتة. كما وشهد مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً ملحوظاً في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة متجاوزاً مستوياته المعتادة. حيث ارتفع مؤشر المملكة العربية السعودية إلى 58.4 في أكتوبر 2023، من 57.2 في الشهر السابق، بينما ارتفع مؤشر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 57.7 في أكتوبر 2023، من 56.7 في الشهر السابق. ومن جانب آخر، فقد استقرت الضغوط التضخمية بشكل عام في دول المنطقة.

وفقاً للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية، شهد الاقتصاد تراجعاً بالأسعار الثابتة بنسبة 4.4% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2023، ويعود هذا الانخفاض نتيجة تراجع الناتج المحلي النفطي للمملكة، وتنفذ المملكة العربية السعودية خفضاً إلزامياً بمقدار 500 ألف برميل يوميا ضمن تحالف "أوبك+"، منذ نوفمبر 2022، ويستمر حتى نهاية عام 2024، وآخر طوعياً بمقدار مليون برميل يوميا بدأ مطلع يوليو 2023، وينتهي في مارس2024. ونتيجة لذلك، تراجع الناتج المحلي النفطي للمملكة بنسبة 17.0% أساس سنوي، وبنسبة 8.5% على أساس فصلي. فيما نما الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 3.5% على أساس سنوي.

أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان ارتفاعاً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.2% مدعوماً بنمو الأنشطة غير النفطية التي شهدت زيادة بنسبة 3.9% بسبب الأداء القوي في مختلف قطاعات التنويع الاقتصادي والخدمات، حيث ارتفعت القيمة المضافة لقطاعات متنوعة مثل الزراعة والصيد والنقل والتخزين والأنشطة العقارية وأنشطة المعلومات والاتصالات والصحة والتعليم. فيما شهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة 0.9% بسبب انخفاض معدلات إنتاج النفط من قبل الدول المصدرة للنفط وفقًا للسياسات التي اعتمدتها مجموعة أوبك + للحفاظ على استقرار سوق النفط.

وأما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قام مصرف الإمارات المركزي بتعديل توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 من 3.3% إلى 3.1%. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 إلى 5.7%. كما من المتوقع أن يشهد قطاع النفط انخفاضاً بنسبة 3.4% هذا العام، ويرجع ذلك أساسًا إلى خفض الإنتاج، ومع استئناف الإنتاج في عام 2024 سينمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بشكل ملحوظ ليصل إلى 8.1%. كما تشير التوقعات إلى نمو القطاع غير النفطي بنسبة 5.9% و4.7% للعامين 2023 و2024 على التوالي.

الأداء الاقتصادي لمملكة البحرين

وفقاً للبيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الناتج المحلي الإجمالي بمملكة البحرين نمواً بنسبة 2.5% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2023 على أساس سنوي، وجاء هذا النمو مدعوماً بالأداء الإيجابي للقطاع غير النفطي بنسبة 4.5%، فيما شهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة 6.8% على أساس سنوي.

وبالأسعار الجارية، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً بنحو 1.1%، مدعوماً بالأداء الإيجابي للقطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 4.8%، على أساس سنوي. ومن جانب آخر، تراجع القطاع النفطي بنسبة 14.5%، على أساس سنوي، نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية.

ووفقاً لتقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.6% في العام 2023 مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.4%، حيث يتوقع أن يعوّض هذا النمو عن الانخفاض الحاصل بالقطاع النفطي نتيجة أعمال الصيانة الموسمية خلال الربع الأول والربع الثالث. أما بالنسبة للعام 2024، فيتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى 3.5%، ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.9%. وتعكس هذه التوقعات التخفيف التدريجي للسياسات المالية وتحسن السيولة.

توقعات أهم المؤشرات الاقتصادية

	2021* *فعلية*	2022* *أولية*	2023 *توقعات*	2024 توقعات
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	%2.6	%5.1	%2.6	%3.5
القطاع غير النفطي	%3.2	%6.6	%3.4	%3.9
القطاع النفطي	%0.3-	%1.4-	%1.3-	%1.4
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	%13.5	%13.1	%0.1	%4.4
مؤشر أسعار المستهلك	%0.6-	%3.6	%0.3	%1.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%6.6	%15.4	%6.9	%8.0

** بيانات محدثة من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية*

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

القطاع غير النفطي

شهد الاقتصاد المحلي توسعاً في القطاعات غير النفطية نتيجة الجهود المستمرة في تعزيز التنويع الاقتصادي، والذي أدى إلى نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، تبلغ 83.6% خلال الربع الثالث 2023. وواصل قطاع المشروعات المالية تصدره للمرة الرابعة على التوالي حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 18.1%. وجاء قطاع الصناعات التحويلية بعد ذلك مشكلاً 13.9%، يليه قطاع الخدمات الحكومية والذي بلغت نسبة مساهمته 12.6%. فقطاع المواصلات والاتصالات بنسبة 7.2%، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 7.1%. أما بالنسبة لقطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال فساهم بنسبة 5.5%، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 5.2%. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة 4.5%، وساهم قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 1.8%.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من العام 2023 (بالأسعار الثابتة)

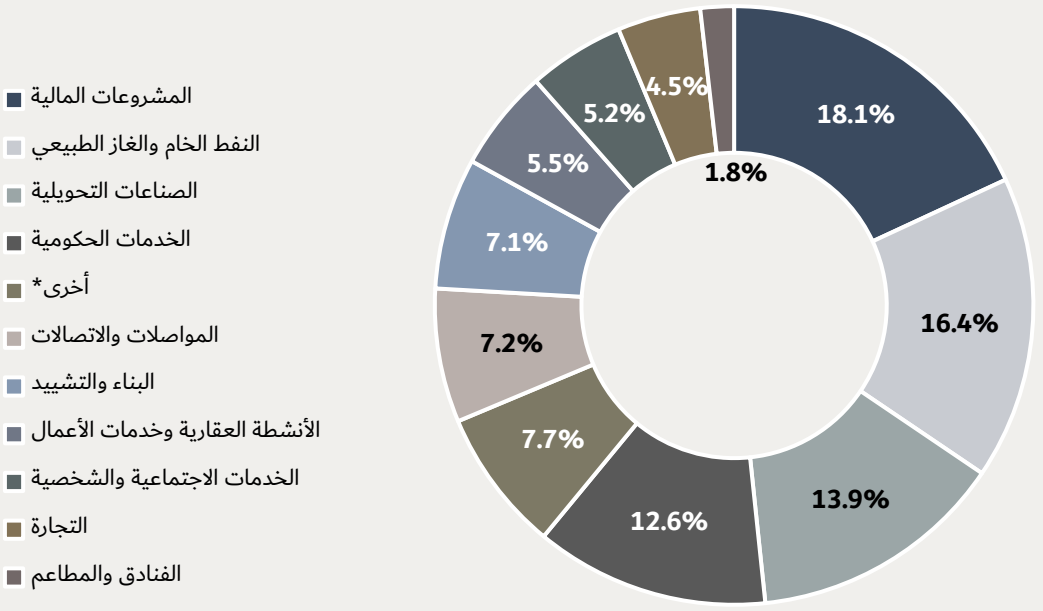

*تشمل الأنشطة الاقتصادية التالية: الزراعة وصيد الأسماك، والمناجم، والكهرباء والماء، وصافي الضرائب على المنتجات، والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر، الأسر التي تعين أفراد لإدارة الأعمال المنزلية.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال الربع الثالث من العام 2023

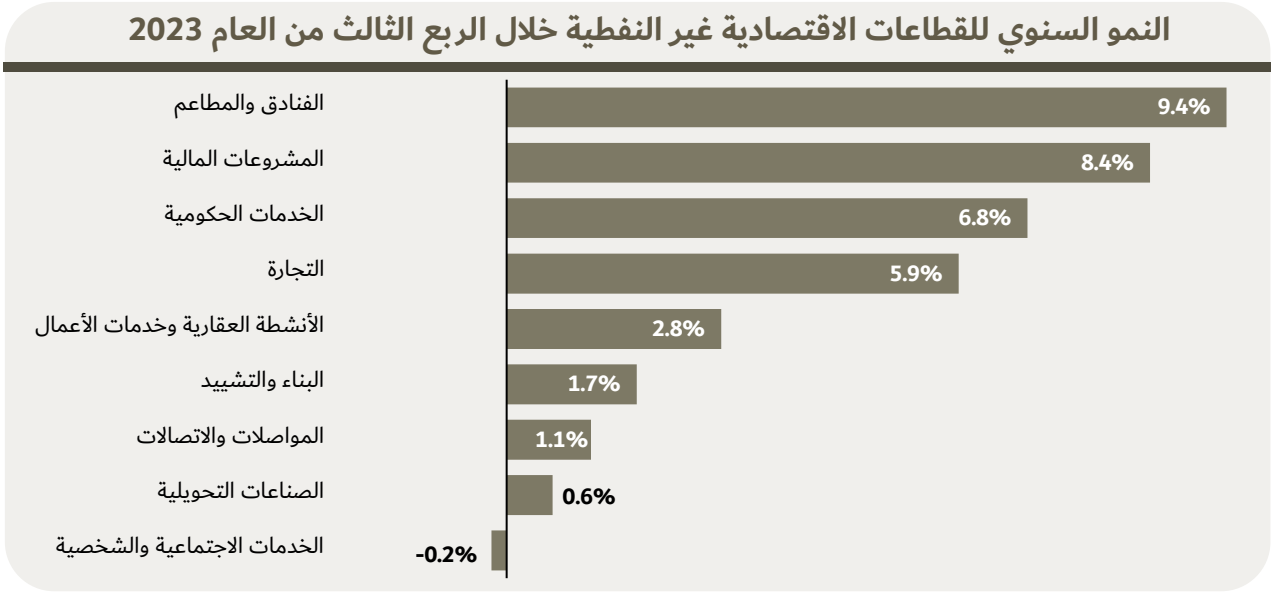

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع بالأسعار الثابتة (على أساس سنوي)

السنة	2022					2023		
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفط الخام والغاز الطبيعي	-1.4%	-4.7%	-2.2%	1.2%	0.1%	-5.9%	2.2%	-6.8%
الصناعات التحويلية	4.3%	3.6%	6.1%	3.5%	3.8%	-1.5%	-1.4%	0.6%
الكهرباء والماء	-0.2%	3.1%	0.0%	-0.7%	-2.7%	-1.5%	-3.0%	0.5%
البناء والتشييد	1.4%	3.0%	2.6%	0.0%	0.1%	-1.3%	-0.5%	1.7%
التجارة	5.4%	1.6%	7.5%	5.9%	6.6%	4.2%	4.7%	5.9%
الفنادق والمطاعم	13.9%	26.6%	18.1%	14.7%	0.6%	4.3%	9.6%	9.4%
المواصلات والاتصالات	12.2%	18.2%	17.6%	3.7%	11.5%	6.5%	8.9%	1.1%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	2.9%	2.1%	3.0%	3.7%	2.9%	1.3%	-3.5%	-0.2%
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	5.7%	4.7%	4.5%	6.8%	6.8%	5.3%	4.9%	2.8%
المشروعات المالية	2.7%	2.5%	2.8%	-1.5%	6.9%	0.3%	10.3%	8.4%
الخدمات الحكومية	5.9%	6.3%	5.5%	5.3%	6.4%	4.8%	5.0%	6.8%
أخرى	33.7%	46.7%	58.7%	26.1%	8.8%	8.0%	-12.1%	9.6%
الناتج المحلي الإجمالي	**5.1%**	**5.5%**	**6.8%**	**3.6%**	**4.7%**	**1.0%**	**2.7%**	**2.5%**
الناتج المحلي غير النفطي	**6.6%**	**7.7%**	**8.8%**	**4.2%**	**5.7%**	**2.3%**	**2.7%**	**4.5%**

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ووفقًا للتقديرات الأولية، استمر أداء القطاعات غير النفطية في النمو خلال الربع الثالث من العام 2023، حيث سجلت نمواً ملحوظاً بلغ 4.5%، على أساس سنوي. وجاء أداء القطاعات كالآتي:

قطاع الفنادق والمطاعم

حقق قطاع الفنادق والمطاعم أعلى نسبة نمو خلال الربع الثالث من العام 2023 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9.4% بالأسعار الثابتة، على أساس سنوي. ووفقاً لنتائج المسح السياحي الذي يجرى بالتعاون بين هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، ارتفعت أعداد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 7.0% في الربع الثالث من العام 2023، في حين بلغت القيمة الإجمالية لإيرادات السياحة الوافدة حوالي 466 مليون دينار بحريني بزيادة سنوية وقدرها 1.9%، وشهدت الليالي السياحية زيادة ملحوظة بنسبة 17.9% لتصل إلى 4.8 مليون ليلة سياحية. من جانب آخر، ارتفع معدل إشغال الفنادق 4 و5 نجوم بحوالي نقطتين مئويتين خلال الربع الثالث من العام 2023 محققاً بذلك نسبة إشغال تساوي 49%.

قطاع المشروعات المالية

سجل قطاع المشروعات المالية نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 8.4% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2023، والذي يعكس تطور أداء عدد من مؤشرات القطاع بما في ذلك القيمة الإجمالية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني (فوري+، فوري، فواتير) التي نمت بنسبة 15.6% لتصل إلى 7.2 مليار دينار بحريني، ونمو إجمالي الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 3.8%. فيما بلغت القيمة الإجمالية للودائع من غير المصارف حوالي 19.7 مليار دينار بحريني، مسجلةً نمواً بنسبة 2.0%، على أساس سنوي.

قطاع التجارة

نما قطاع التجارة بنسبة 5.9% بالأسعار الثابتة في الربع الثالث من العام 2023، على أساس سنوي، حيث شهدت المجمعات التجارية زيادة في أعداد مرتاديها بنسبة 5.6%، ونمت قيمة معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 5.1%، كما ارتفعت أعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 4.9%.

وفيما يتعلق بمؤشرات ريادة الأعمال ودور المرأة البحرينية، فقد بلغت نسبة السجلات الافتراضية للبحرينيات 58% كنسبة من إجمالي السجلات الافتراضية للبحرينيين من الجنسين خلال الربع الثالث من العام 2023، كما بلغت نسبة مساهمة المالكات للسجلات التجارية الفردية النشطة 49% من إجمالي المالكين من الجنسين ممن يمتلكون السجلات التجارية الفردية.

قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال

حقق قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً بنسبة 2.8% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2023، مدعوماً بشكل رئيسي بالارتفاع الحاصل في الأنشطة العقارية البالغ 5.4%. ووفقاً لإحصائيات جهاز المساحة والتسجيل العقاري، سجلت قيمة التداولات العقارية زيادة بنسبة 7.1%، على أساس سنوي لتصل إلى 272 مليون دينار بحريني، بالإضافة إلى ارتفاع عدد المعاملات العقارية بنسبة 8.8%، على أساس سنوي.

قطاع البناء والتشييد

شهد قطاع البناء والتشييد نمواً بنسبة 1.7% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2023، على أساس سنوي، مدفوعاً بزيادة مساحة البناء للرخص الصادرة بنسبة 78.7% وعدد رخص البناء الصادرة بنسبة 20.2%.

قطاع المواصلات والاتصالات

بلغت نسبة نمو قطاع المواصلات والاتصالات 1.1% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث من العام 2023، على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع إجمالي أعداد المسافرين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 11.7%، وزيادة مناولة الحاويات عبر ميناء خليفة بن سلمان بنسبة 10.0%. بينما ارتفع مجموع حركة الطائرات في مطار البحرين الدولي بنسبة 8.6% مقارنة بنفس الفترة من العام 2022.

قطاع الصناعات التحويلية

سجل قطاع الصناعات التحويلية نمواً طفيفاً بالأسعار الثابتة بنسبة 0.6%، على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2023. والجدير بالذكر بأن أعداد المصانع قد ارتفعت بنسبة 2.1%، كما ارتفع حجم الاستثمار في المصانع الجديدة بنسبة 2.7%، وقد حققت صادرات الصناعة زيادة بنسبة 5.0%، على أساس سنوي.

وعلى صعيد أداء شركات القطاع، ارتفع إنتاج شركة بابكو للتكرير بنسبة 15.3%، كما ارتفع إنتاج شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 1.2%، بالرغم من تراجع أسعار الألمنيوم العالمية بنسبة 8.5%. بينما سجل إنتاج شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) انخفاضاً بنسبة 1.3% على أساس سنوي.

أما فيما يتعلق بآخر مستجدات مشروع تحديث مصفاة بابكو للتكرير فبلغت نسبة إنجازه حوالي 94% حتى شهر أكتوبر 2023. والجدير بالذكر بأنه يعد أكبر مشروع يتم تنفيذه في تاريخ مملكة البحرين، وسيعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمصفاة بأكثر من 42% لتصل إلى 380 ألف برميل يومياً، فضلاً عن زيادة كفاءتها وتحسين الأثر البيئي للمنشأة.

القطاع النفطي

- بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
- انخفض القطاع النفطي بنسبة 6.8% على أساس سنوي نتيجة لأعمال الصيانة في حقل أبو سعفة

خلال الربع الثالث من العام 2023، ساهم القطاع النفطي بنسبة 16.4% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فيما سجل تباطؤاً بنسبة 6.8%، على أساس سنوي متأثراً بأعمال الصيانة في حقل أبو سعفة. وبالأسعار الجارية، تراجع أداء القطاع النفطي بنسبة 14.5%، متأثراً بانخفاض أسعار النفط عالمياً. حيث سجل متوسط سعر برميل خام برنت 86.66 دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023، بعد أن بلغ حوالي 100.71 دولار أمريكي في الربع ذاته من العام 2022، منخفضاً بنسبة 14%، على أساس سنوي.

متوسط إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام (ألف برميل يومياً)

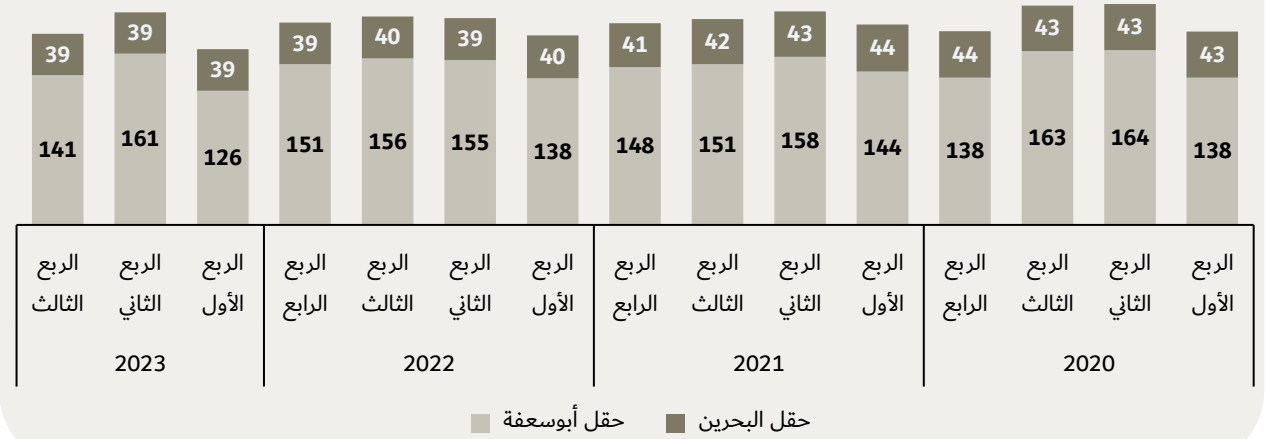

المصدر: وزارة النفط والبيئة

وبلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 140,741 برميل يومياً، متراجعاً بنسبة 10.0%، على أساس سنوي. فيما تراجع المتوسط اليومي لإنتاج النفط البري من حقل البحرين بنحو 1.7%، على أساس سنوي، ليصل إلى حوالي 38,820 برميل يومياً. أما فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 6.4% في الربع الثالث من العام 2023 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي ليبلغ حوالي 258,100 مليون قدم مكعب. والجدير بالذكر، بأنه قد تم إعادة حقن حوالي 35.0% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

مؤشر أسعار المستهلك

سجل المؤشر العام لأسعار المستهلك في مملكة البحرين انخفاضاً بنسبة 0.1% خلال الربع الثالث من العام 2023، على أساس سنوي، وذلك استناداً إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، والتي تشير إلى تسجيل متوسط مؤشر أسعار المستهلك 0.2% خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2023، على أساس سنوي.

نمو مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

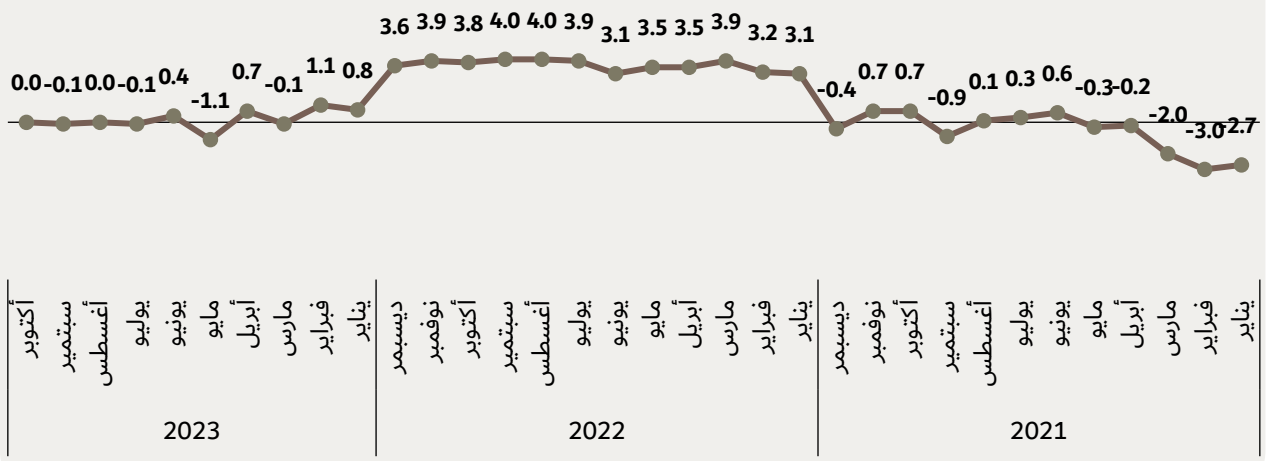

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وفقاً للبيانات الواردة في منصة بلومبيرغ، استمرت مؤشرات أسعار المستهلك إقليمياً وعالمياً بالهبوط عاكسة الأثر الإيجابي من تشديد السياسات النقدية، إلا أن المؤشر لا يزال في مستويات عالية في بعض الدول. فقد بلغ متوسط مؤشر أسعار المستهلك في المملكة المتحدة 8.1% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، على أساس سنوي، وبلغ هذا المتوسط 7.0% في الإتحاد الأوروبي. في حين سجلت الولايات المتحدة الأمريكية متوسطاً بمعدل 4.3% خلال الفترة ذاتها، على أساس سنوي.

مقارنة نمو مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي (للعام 2023)

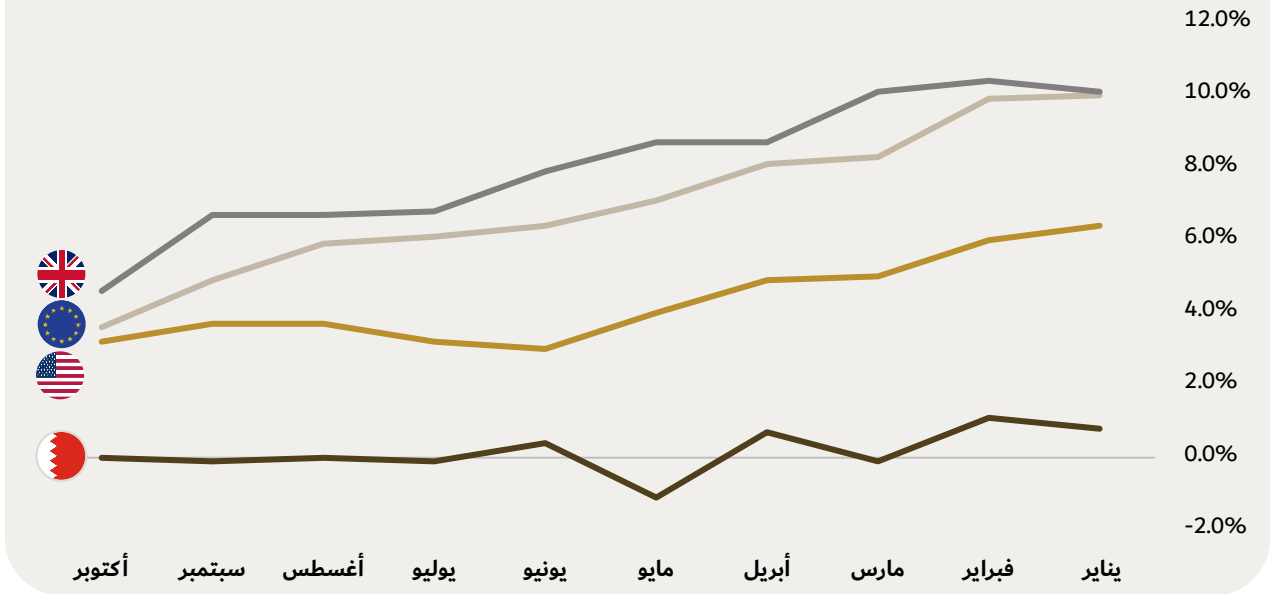

المصدر: بلومبيرغ

مؤشر أسعار المنتج

بحسب البيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج في مملكة البحرين انخفاضاً بنسبة 11.6% مقارنة بالربع الثالث من العام 2022، حيث تراجعت أسعار منتجات صناعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 14.6% نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام عالمياً، كما سجلت أسعار المنتجات النفطية المكررة انخفاضاً بنسبة 9.5%. بالإضافة إلى ذلك، سجلت أسعار صناعة الفلزات القاعدية -بما فيها الألمنيوم- انخفاضاً بنسبة 14.7% متأثرة بتراجع أسعار الألمنيوم عالمياً.

نمو مؤشر أسعار المنتج على أساس سنوي (%)

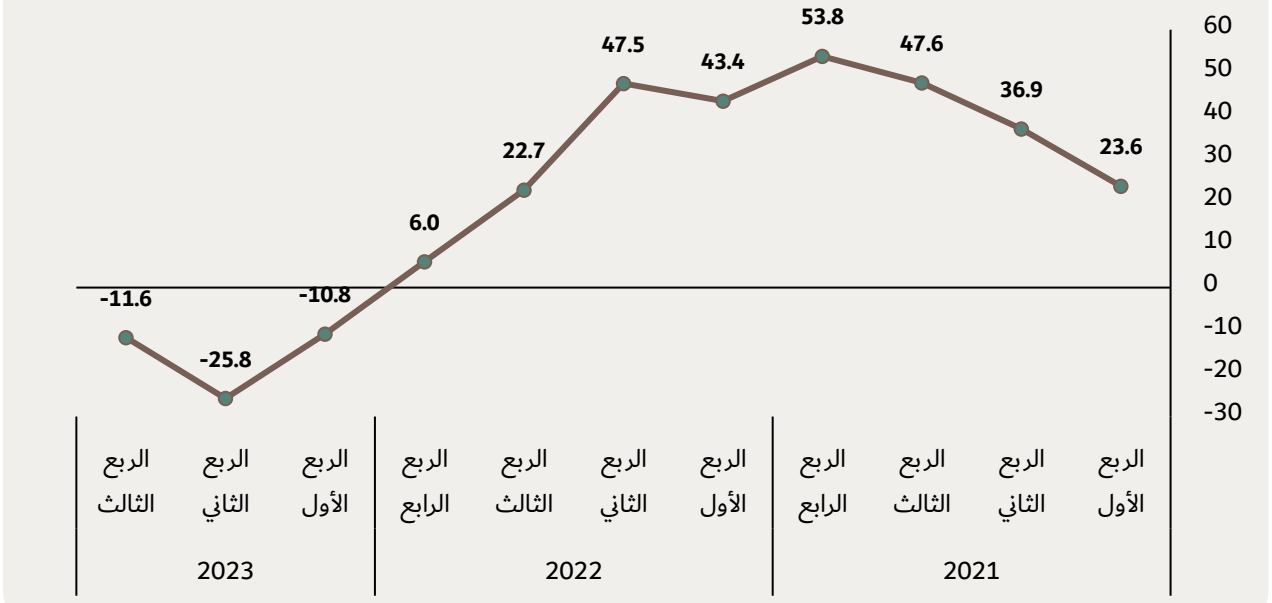

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

المشاريع التنموية

- **بحرين مارينا:** بدأت أعمال بناء مشروع بحرين مارينا والذي تبلغ تكلفته الاستثمارية 200 مليون دينار بحريني، وسيمتد المشروع على مساحة تصل إلى 256 ألف متر مربع. وسيشتمل المشروع على 192 متجرًا للبيع بالتجزئة و1769 موقفًا للسيارات تحت الأرض و235 رصيفًا للقوارب واليخوت و235 وحدة سكنية وفندقًا بمساحة 68,637 مترًا مربعًا و304 غرفة ومنطقة منتجع شاطئي بمساحة 37,814 مترًا مربعًا. كما ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع في سبتمبر 2026.
- **منطقة التجارة الأمريكية:** بدأت أعمال البنية التحتية للطرق والصرف الصحي للمرحلة الأولى لمنطقة التجارة الأمريكية في شهر سبتمبر 2023 وتم ترسية المناقصة بقيمة 3.1 مليون دينار بحريني، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منها في سبتمبر 2024.
- **مشاريع برنامج التنمية الخليجي:** حققت مشاريع برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الثالث من العام 2023 لتصل إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 6.14 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 0.6% على أساس سنوي. وتم خلال الربع الثالث من العام 2023 ترسية عقود لمشروع مجمع الرعاية الاجتماعية في مدينة حمد.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

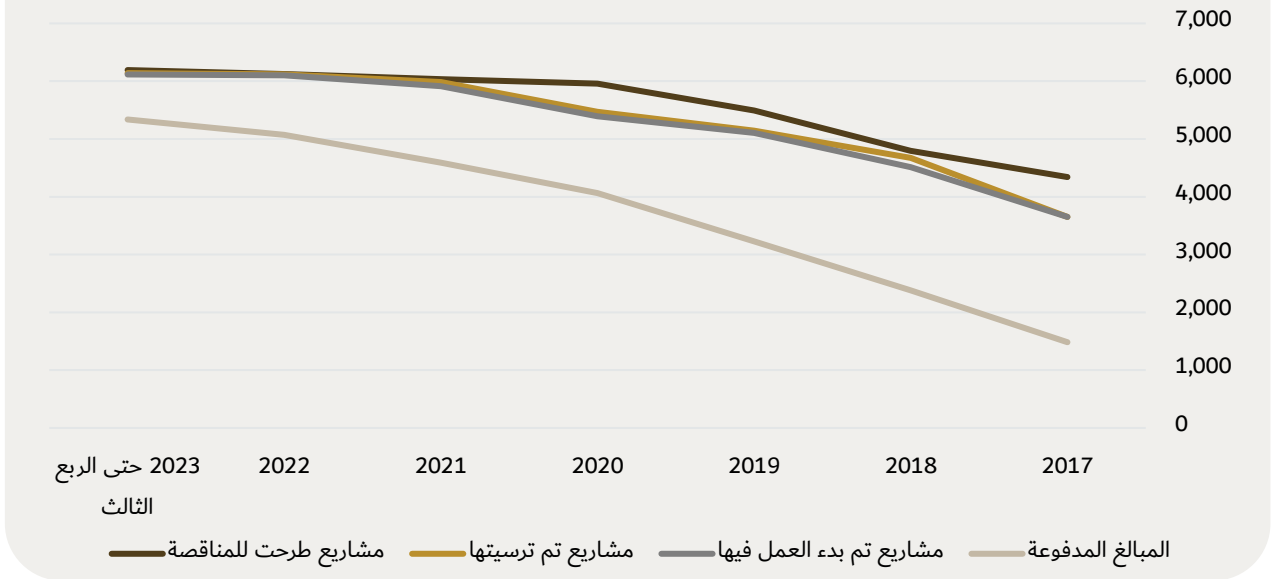

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الحساب الجاري

بحسب البيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، سجل الحساب الجاري لمملكة البحرين فائضاً بنحو 324.5 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2023 مقارنةً بفائض بلغ 592.7 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2022. وعليه، فقد بلغت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 8.0% خلال الربع الثالث من العام 2023.

الحساب الجاري للربع الثالث من العام 2023 (مليون دينار بحريني)

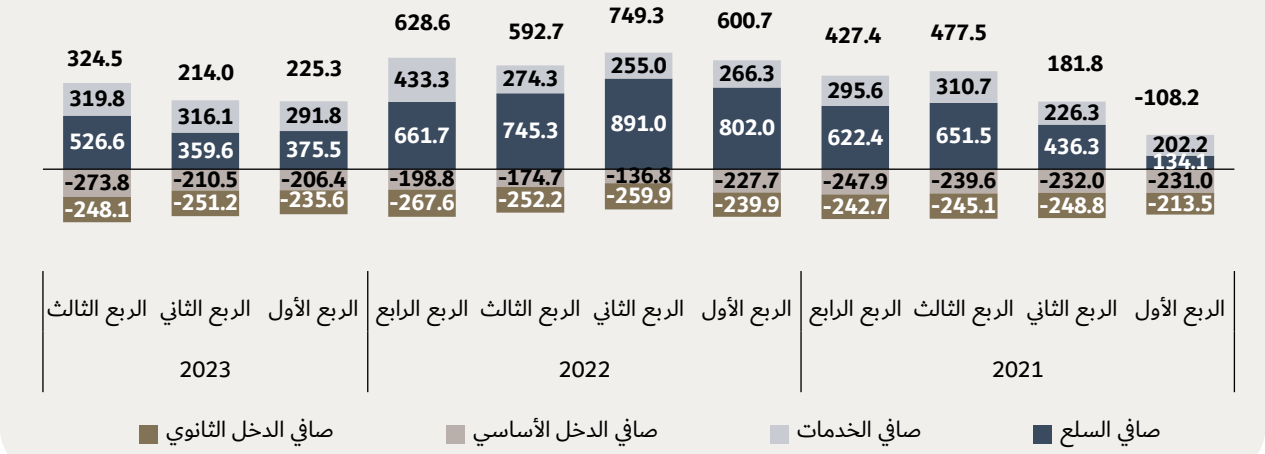

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبلغت الصادرات النفطية لمملكة البحرين 1,313.9 مليون دينار بحريني، فيما بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 1,127.2 مليون دينار بحريني، مسجلةً تراجعاً سنوياً بلغت نسبته 4.5% و20.4%، على التوالي. نتيجة لذلك، سجل إجمالي صادرات مملكة البحرين انخفاضاً سنوياً بنحو 12.6% ليبلغ 2,441.1 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2023.

ووفقاً لإحصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، جاءت المعادن الأساسية وأصناف المعادن الأساسية ضمن السلع وطنية المنشأ الأكثر تصديراً خلال الربع الثالث من العام 2023، مشكلة بذلك 56.2% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ. تلتها المنتجات المعدنية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت 18.5% من إجمالي القيمة، ثم المواد الكيماوية في المرتبة الثالثة بنسبة 6.6%. فيما احتلت المنتجات الحيوانية والحيوانات المرتبة الرابعة بنسبة 5.9%، وحقق اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن المرتبة الخامسة بنسبة 3.1% من إجمالي الصادرات وطنية المنشأ.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين لمملكة البحرين، تعد المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للصادرات غير النفطية وطنية المنشأ من حيث نسبة المساهمة، حيث شكلت معاملاتها التجارية 21.9% من إجمالي القيمة، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة مساهمة بلغت 12.9%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9.3%. كما جاءت الصادرات وطنية المنشأ لمملكة هولندا في المركز الرابع مشكلة بذلك 5.0%، ثم جمهورية مصر العربية في المركز الخامس بنسبة 4.3%.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الصادرات غير النفطية (وطنية المنشأ)

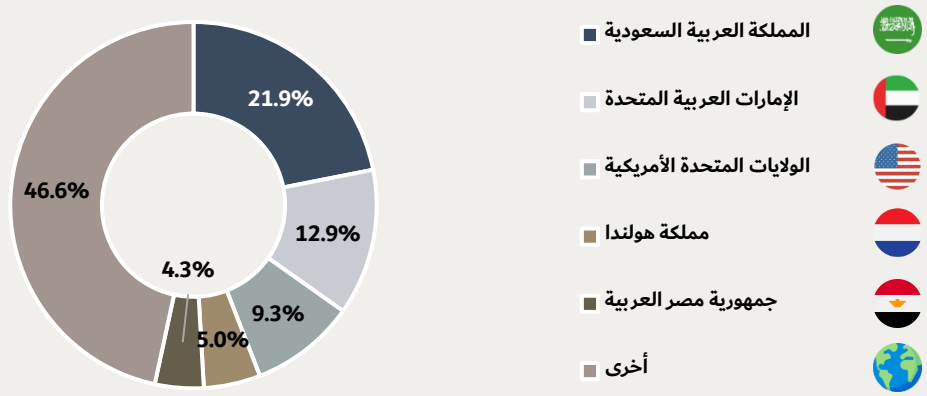

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ومن جانب آخر، بلغت القيمة الإجمالية للواردات 1,914.5 مليون دينار بحريني، مسجلةً بذلك انخفاضاً سنوياً بنسبة 6.5%. جاء ذلك نتيجة انخفاض الواردات النفطية بنسبة 9.7% لتبلغ 652.6 مليون دينار بحريني، وغير النفطية بنسبة 4.7% مسجلة 1,261.9 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بالسلع المستوردة غير النفطية، شكلت المعدات الميكانيكية والكهربائية أكثر السلع استيراداً بنسبة 20.3% من إجمالي الواردات غير النفطية، ثم المواد الكيميائية بنسبة مساهمة بلغت 16.4% من إجمالي القيمة، تلتها المنتجات المعدنية بنسبة 13.0% من إجمالي قيمة الواردات غير النفطية. كما ساهمت المركبات ومعدات النقل بنسبة 8.5%، ثم المعادن الأساسية وأصناف المعادن الأساسية بنسبة 6.7%.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين للواردات غير النفطية، تصدرت جمهورية الصين الشعبية كشريك رئيسي مشكلة 14.8% من إجمالي الواردات غير النفطية. في حين تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 9.4% من إجمالي القيمة، ثم كومنولث أستراليا في المرتبة الثالثة بنحو 9.1%. وجاءت جمهورية البرازيل الاتحادية في المرتبة الرابعة بنسبة 7.8%، والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة بلغت 6.4% إلى القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية.

مساهمة أبرز الشركاء التجاريين من حيث الواردات غير النفطية

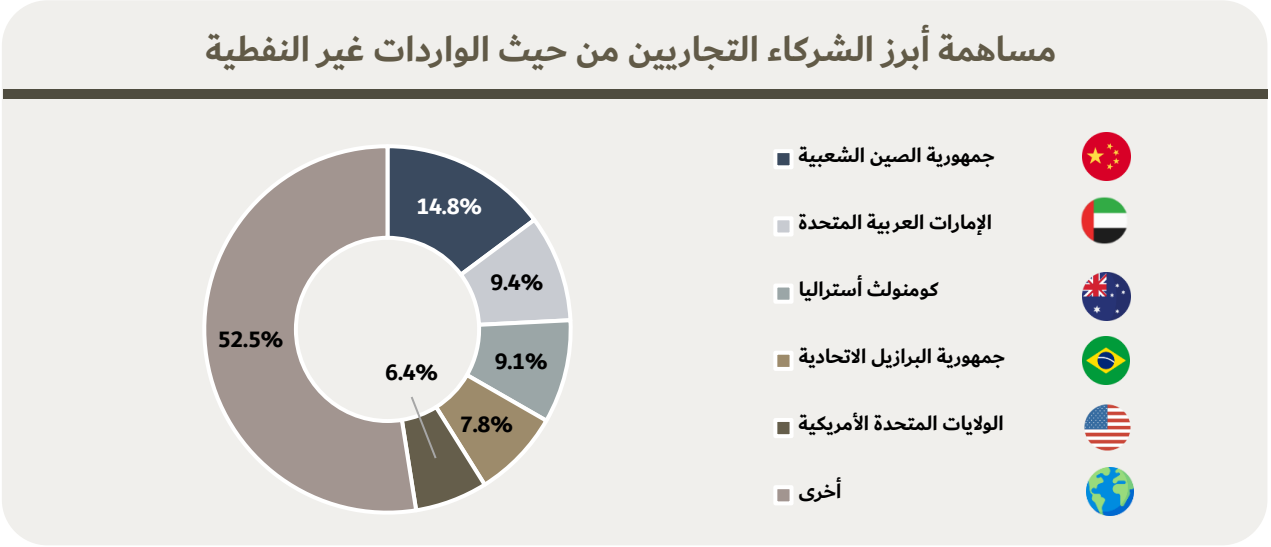

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة للقيمة الصافية لصادرات الخدمات للربع الثالث من العام 2023، فقد حققت ارتفاعاً بنسبة 16.6%، وتجاوزت قيمتها 319.8 مليون دينار بحريني بعد أن بلغت 274.3 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2022. كما سجلت القيمة الصافية للدخل الأساسي المتمثل بصافي مدفوعات عوائد الاستثمارات، ارتفاعاً بنسبة 56.7% لتبلغ 273.8 مليون دينار بحريني. وفيما يتعلق بتحويلات العاملين للخارج، فقد تراجعت بنسبة 1.6% لتصل إلى 248.1 مليون دينار بحريني في الربع الثالث من العام 2023 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي.

أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى مملكة البحرين إلى تعزيز الإجراءات والمبادرات التي تهدف إلى تنمية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الشاملة. وخلال الربع الثالث من العام 2023، بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات الوطنية غير النفطية حوالي 11% لتصل إلى حوالي 103 مليون دينار بحريني. أما فيما يخص أعداد الموظفين البحرينيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبلغ 44,138 موظفاً حتى الربع الثالث من العام 2023.

وشكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 93% من إجمالي المؤسسات في مملكة البحرين حتى الربع الثالث من عام 2023، إذ بلغ عددها 76,315 مؤسسة، بزيادة وقدرها 4.0% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2022. 80% من مجموع هذه المؤسسات مملوكة من قبل البحرينيين، 40% من مجموع هذه المؤسسات مملوكة من قبل النساء، و27% من مجموع هذه المؤسسات مملوكة من قبل فئة الشباب -لكلا الجنسين-. وفي سبيل تطوير الخدمات لرواد الأعمال وللمؤسسات والشركات الناشئة، منحت وزارة الصناعة والتجارة 31 ترخيص لحاضنات ومسرعات الأعمال والتي قد نجحت في احتضان أكثر من 2,200 شركة ناشئة حتى نهاية الربع الثالث من العام 2023.

ومن جانب أخر، قامت "صادرات البحرين" بتسهيل تصدير ما يقارب 15 مليون دينار بحريني من منتجات وخدمات وطنية خلال الربع الثالث من العام 2023، حيث تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الأسواق الرئيسية لشركاء "صادرات البحرين" بقيمة 8.0 مليون دينار بحريني، تلتها جمهورية الهند بقيمة 2.6 مليون دينار بحريني، ثم اليابان بقيمة 612 ألف دينار بحريني. وفيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية، جاء قطاع الصناعات التحويلية في الصدارة، ممثلاً 75% من إجمالي صادرات الربع الثالث من العام 2023. وأما من حيث السلع الأساسية، حلت المنتجات الورقية كأكبر السلع المصدرة بقيمة تقارب 6.7 مليون دينار بحريني، تلتها منتجات الألمنيوم النهائية والمنتجات الغذائية المصنعة والمعبأة بقيمة 2.8 و2.1 مليون دينار بحريني على التوالي.

الأسواق الرئيسية لشركاء "صادرات البحرين" - الربع الثالث 2023

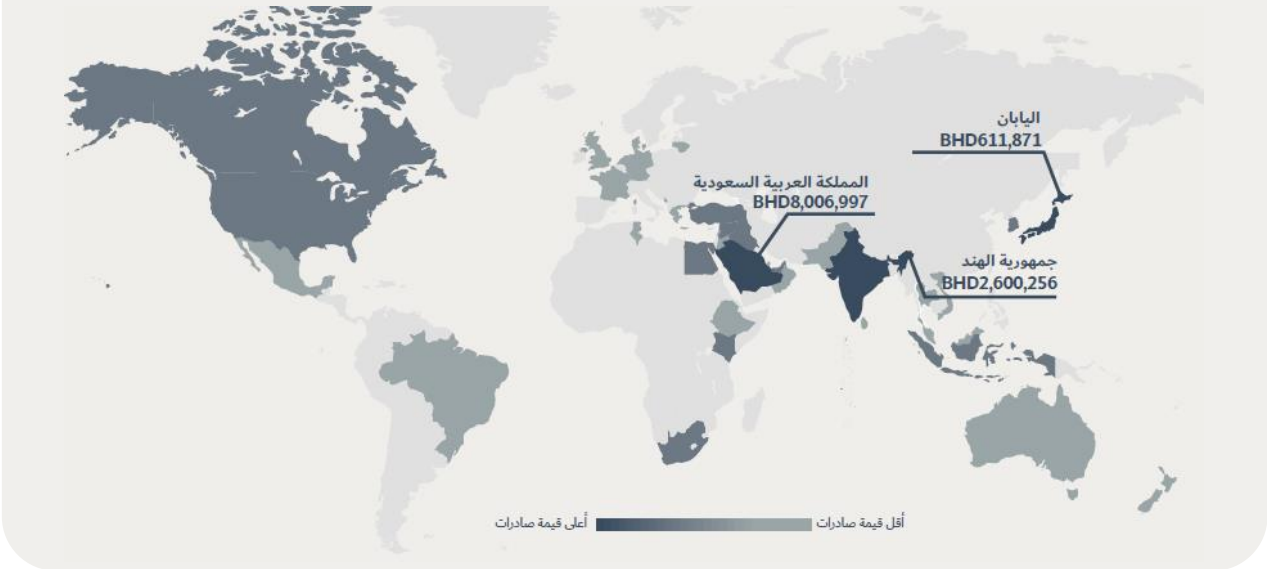

المصدر: صادرات البحرين

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لنتائج مسح الاستثمار الأجنبي والذي تنفذه هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، واصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مملكة البحرين بالنمو خلال الربع الثالث من العام 2023 حيث بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة 15.9 مليار دينار بحريني، مشكلاً زيادة بنسبة 19.4% على أساس سنوي وذلك مقارنةً برصيد الاستثمارات في الربع الثالث من العام 2022 والبالغ 13.3 مليار دينار بحريني.

وبلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية في الربع الثالث من العام الجاري 1.2 مليار دينار بحريني، محققة نمواً ملحوظاً بنسبة 639.5%، على أساس سنوي. وسجل قطاع أنشطة التمويل والتأمين أعلى التدفقات الاستثمارية بقيمة 1,092.1 مليون دينار بحريني، تلاها قطاع الصناعة التحويلية بقيمة 53.2 مليون دينار بحريني، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بتدفق بلغ 21.9 مليون دينار بحريني.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دينار بحريني)

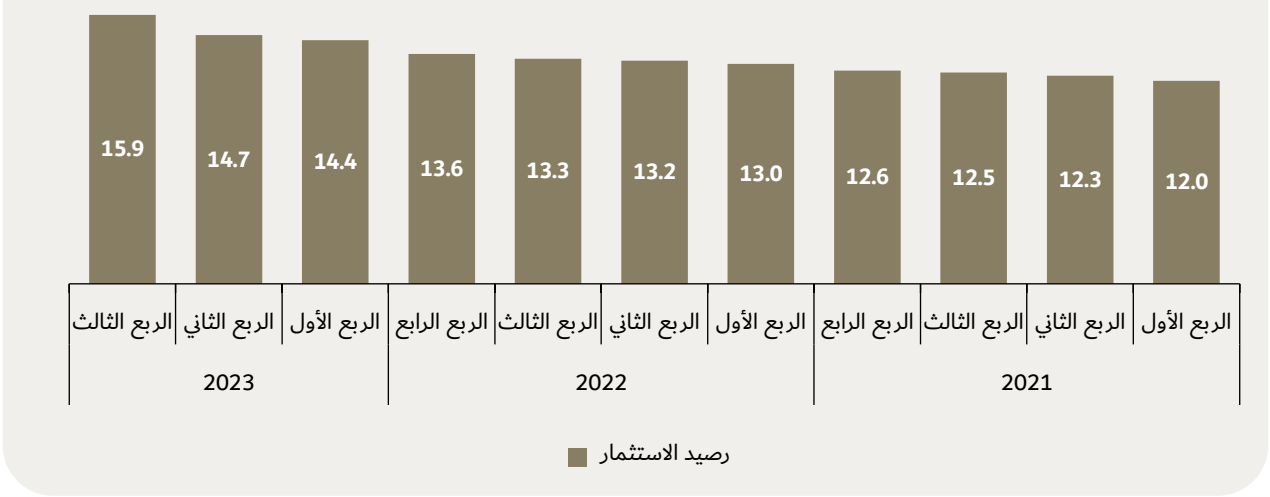

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، تصدرت نسبة مساهمة استثمارات قطاع أنشطة التمويل والتأمين لتصل إلى حوالي 64.8% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد واردات الاستثمارات الأجنبية للقطاع حوالي 10.3 مليار دينار بحريني حتى نهاية الربع الثالث من العام 2023، مسجلة نمواً بنسبة 29.3% على أساس سنوي. وجاء قطاع الصناعات التحويلية بالمرتبة الثانية من حيث مساهمة الاستثمار الأجنبي بحوالي 13.8% من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث بلغ رصيد الاستثمارات للقطاع حوالي 2.2 مليار دينار بحريني، محققاً نمواً بلغت نسبته 3.3% على أساس سنوي. في حين حقق قطاع إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها أعلى نسبة نمو من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الثالث من العام 2023 والتي بلغت 102.5% على سنوي، ليبلغ رصيد الاستثمارات للقطاع 35.8 مليون دينار بحريني.

نسبة مساهمة القطاعات في الاستثمار الأجنبي المباشر – الربع الثالث 2023

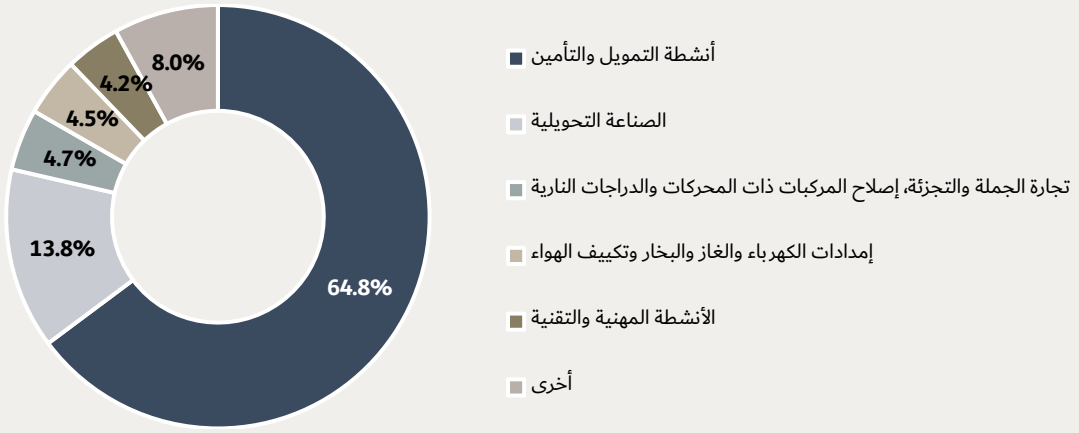

** ويشمل 13 نشاطاً آخراً كالأنشطة العقارية، والمناجم والمحاجر، والتعليم، والبناء والتشييد والثقافة والترفيه وغيرهم*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة لمصادر الاستثمار، فجاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة 5.8 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة تبلغ 36.2%. وأتت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ليبلغ رصيد الاستثمارات المباشرة 3.7 مليار دينار بحريني بنسبة مساهمة 23.0% من إجمالي قيمة رصيد الاستثمارات المباشرة، ومن ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة برصيد استثمارات مباشر يساوي 1.7 مليار دينار بحريني وبنسبة مساهمة بلغت 10.7%.

سوق العمل

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثالث من العام 2023، بلغت أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 101,321 بحرينياً، مشكلةً بذلك 67.0% من إجمالي البحرينيين المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، محققة نمواً بنسبة 1.9% على أساس سنوي. أما أعداد العاملين البحرينيين المسجلين في القطاع العام فارتفعت بنسبة طفيفة بلغت 0.3% على أساس سنوي ليبلغ عددهم 50,017 عامل. وعليه فقد ارتفع العدد الإجمالي للبحرينيين المسجلين في القطاعين العام والخاص بنسبة 1.4% ليصل إلى 151,338 بحريني مسجل لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي. ومن جانب آخر، بلغت أعداد العاملين غير البحرينيين المسجلين في القطاع الخاص 466,090 عامل، بزيادة سنوية بلغت 1.7%.

أعداد العاملين البحرينيين المسجلين بحسب القطاع

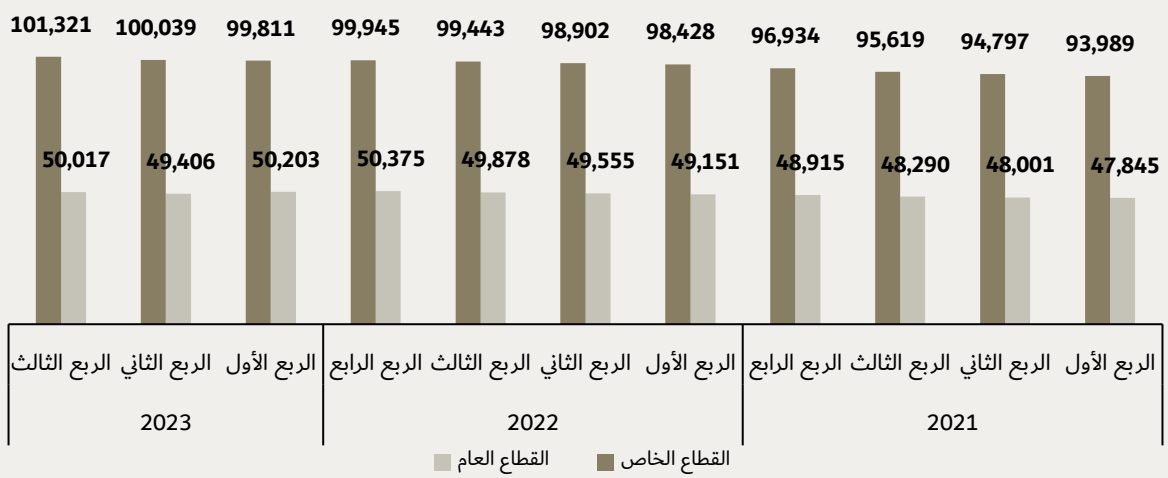

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

أما بالنسبة لمتوسط الأجور، فقد ارتفع متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاعين العام والخاص بنسبة 5.8% ليبلغ 857 دينار بحريني بنهاية الربع الثالث من العام 2023 مقارنة بالربع الثالث من العام 2022. وبلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين البحرينيين في القطاع العام 945 دينار بحريني بزيادة سنوية قدرها 8.7%، في حين بلغ هذا المتوسط في القطاع الخاص 815 دينار بحريني مرتفعاً بنسبة 4.2% على أساس سنوي. أما بالنسبة للعاملين غير البحرينيين، فبلغ متوسط الأجر الشهري 260 دينار بحريني بزيادة وقدرها 2.0%، على أساس سنوي.

بالنسبة لوسيط الأجور لجميع البحرينيين العاملين في القطاع العام، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري 450 دينار بحريني، بينما بلغ وسيط الأجور لجميع البحرينيين العاملين في القطاع الخاص 785 دينار بحريني. وفيما يتعلق بوسيط الأجور للعاملين البحرينيين بحسب الجنس في القطاعين العام والخاص، فقد بلغ وسيط الأجر الشهري في القطاع العام للبحرينيات 798 دينار بحريني محققاً ارتفاعاً بنسبة 14.0% على أساس سنوي، بينما بلغ وسيط الأجر الشهري للبحرينيين 767 دينار بحريني محققاً ارتفاعاً بنسبة 9.7% على أساس سنوي. وفي المقابل، استقر وسيط الأجر الشهري في القطاع الخاص للبحرينيات عند 450 دينار بحريني، أما للبحرينيين فقد ارتفع وسيط الأجر الشهري بنسبة 3.3% ليبلغ 465 دينار بحريني.

وعلى صعيد مؤشرات المشاركة الاقتصادية للمرأة وحصتها ضمن المسجلين لدى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، فقد شكّلت المرأة البحرينية ما يقارب 42% من إجمالي البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص (55% من إجمالي البحرينيين العاملين في القطاع العام، و35.6% من إجمالي البحرينيين في القطاع الخاص)، ليبلغ عدد النساء البحرينيات في كلا القطاعين 63,594 بحسب بيانات الربع الثالث من العام 2023. وفي مؤشر إيجابي لانخراط المرأة في سوق العمل، فقد بلغت نسبة النساء المستجدات من إجمالي المستجدين حتى الربع الثالث من العام 2023 حوالي 64.3% في القطاع العام و51.3% في القطاع الخاص.

ومن جانب آخر، تهدف أولوية خطة التعافي الاقتصادي "خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل" إلى توظيف 20 ألف بحريني وتدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى العام 2024. وخلال الربع الثالث من العام 2023، تشير أحدث الإحصائيات إلى توظيف 7,755 بحريني في القطاع الخاص، ليصل المجموع إلى 21,918 حتى نهاية الربع الثالث من 2023، أي ما يعادل 110% من الهدف، وتدريب أكثر من 4,095 بحريني خلال الربع الثالث، ليصل المجموع إلى 11,332 بحريني حتى نهاية الربع الثالث من العام 2023، أي ما يشكل حوالي 113% من الهدف المعلن.

مستجدات السياسات النقدية والقطاع المالي

أسعار الفائدة

ودائع الأسبوع الواحد	ودائع الليلة الواحدة	ودائع 4 أسابيع	تسهيلات الإقراض
(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام)	*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام)*	*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام)*	*(سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام)*
%6.25	%6.00	%6.75	%7.00
+25 نقطة أساس	+25 نقطة أساس	-	-

بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، أعلن مصرف البحرين المركزي عن رفع سعر الفائدة الأساسي خلال الربع الثالث من العام 2023، وذلك بعد بيان مماثل من مجلس الاحتياطي الفدرالي الامريكي عن رفع أسعار الفائدة، حيث تم رفع سعر الفائدة مرة واحدة خلال شهر يوليو بواقع 25 نقطة أساس على ودائع الأسبوع الواحد إلى 6.25%، وارتفع سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 5.75% إلى 6.00%. وتم الإبقاء على سعر الفائدة على الودائع لفترة أربعة أسابيع دون تغيير عند مستوى 6.75% والحفاظ على سعر الفائدة على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض عند مستوى 7.00%.

عرض النقد

القاعدة النقدية (ن0)	عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1)	عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)	عرض النقد بمفهومه الواسع + ودائع الحكومة (ن3)
+28.6% ▲	-10.7% ▼	+2.3% ▲	+2.5% ▲

بحسب البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، حققت القاعدة النقدية (ن0) نمواً سنوياً بنسبة 28.6% في الربع الثالث من عام 2023، لتصل إلى 5.2 مليار دينار بحريني بعدما سجلت 4.0 مليار دينار بحريني في الفترة ذاتها من العام الماضي. وفي المقابل، انخفض عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) بنسبة 10.7% ليصل إلى 2.8 مليار دينار بحريني، نتيجة لانخفاض الودائع تحت الطلب. أما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)، فقد بلغ 14.4 مليار دينار بحريني، محققًا بذلك نسبة نمو سنوية بلغت 2.3%، وذلك نتيجة ارتفاع ودائع الأجل والتوفير بنسبة 12.5% لتصل إلى 10.9 مليار دينار بحريني. وبلغ عرض النقد بمفهومه الأوسع (ن3)، والذي يتضمن (ن2) بالإضافة إلى الودائع الحكومية، 15.7 مليار دينار بحريني، بنسبة نمو بلغت 2.5%، على أساس سنوي.

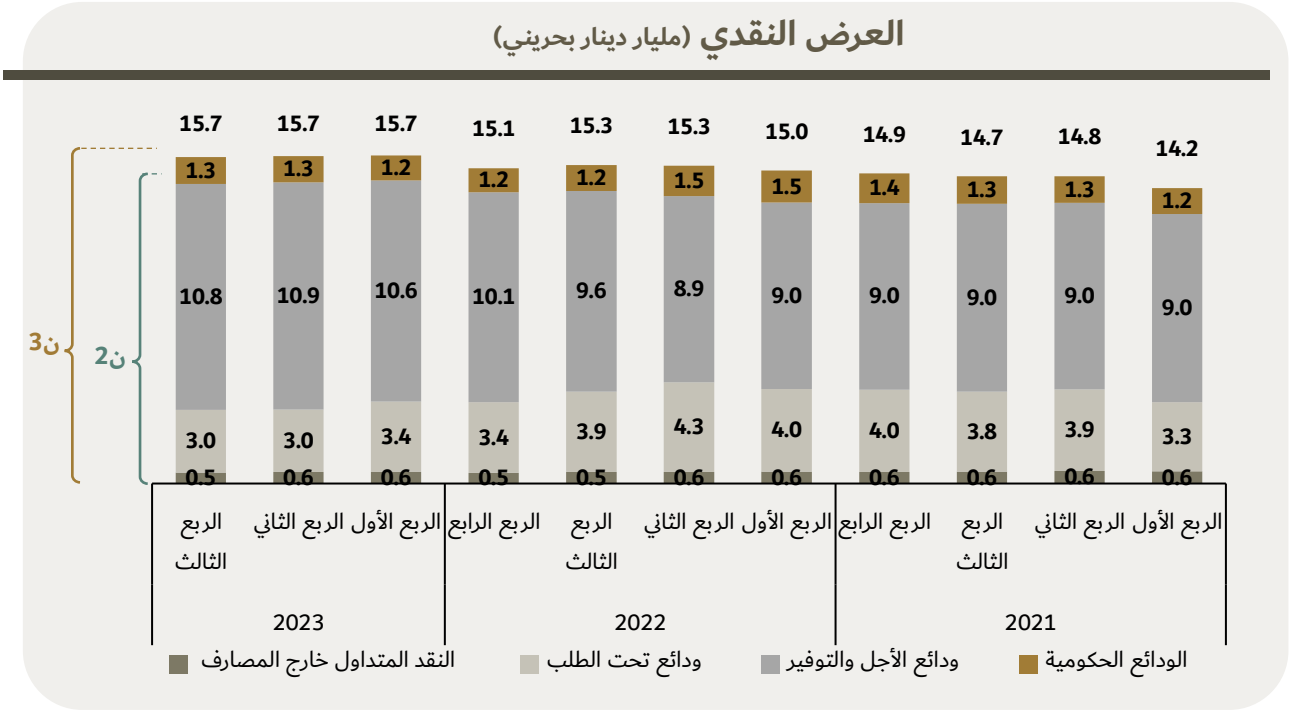

المصدر: مصرف البحرين المركزي

القروض والودائع البنكية

قيمة قروض قطاع الأعمال
(المقدمة من مصارف التجزئة)
%1.4- ▼

قيمة قروض قطاع الأشخاص
(المقدمة من مصارف التجزئة)
%2.4+ ▲

الودائع المحلية
(بالدينار البحريني)
%2.7+ ▲

وفقاً للبيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للربع الثالث من العام 2023، بلغ إجمالي القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 11.6 مليار دينار بحريني، حيث سجلت نمواً بنسبة 0.4% على أساس سنوي. كما شكلت قيمة القروض المقدمة للأشخاص 50.2% من إجمالي القروض، والتي بدورها بلغت 5.8 مليار دينار بحريني، مسجلةً ارتفاع بنسبة 2.4% على أساس سنوي. أما بالنسبة لقروض قطاع الأعمال فقد شهدت تراجعاً بسيطاً بنسبة 1.4% على أساس سنوي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، لتبلغ قيمتها حوالي 5.2 مليار دينار بحريني، أي ما يعادل 44.4% من إجمالي القروض المقدمة من مصارف التجزئة. أما على صعيد القروض المقدمة من مصارف التجزئة للقطاع الحكومي، فقد انخفضت قيمتها من 646.2 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2022 إلى 627.0 مليون دينار بحريني خلال الربع الثالث من العام 2023، مشكلةً انخفاض بنسبة 3.0% على أساس سنوي.

النمو السنوي للائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

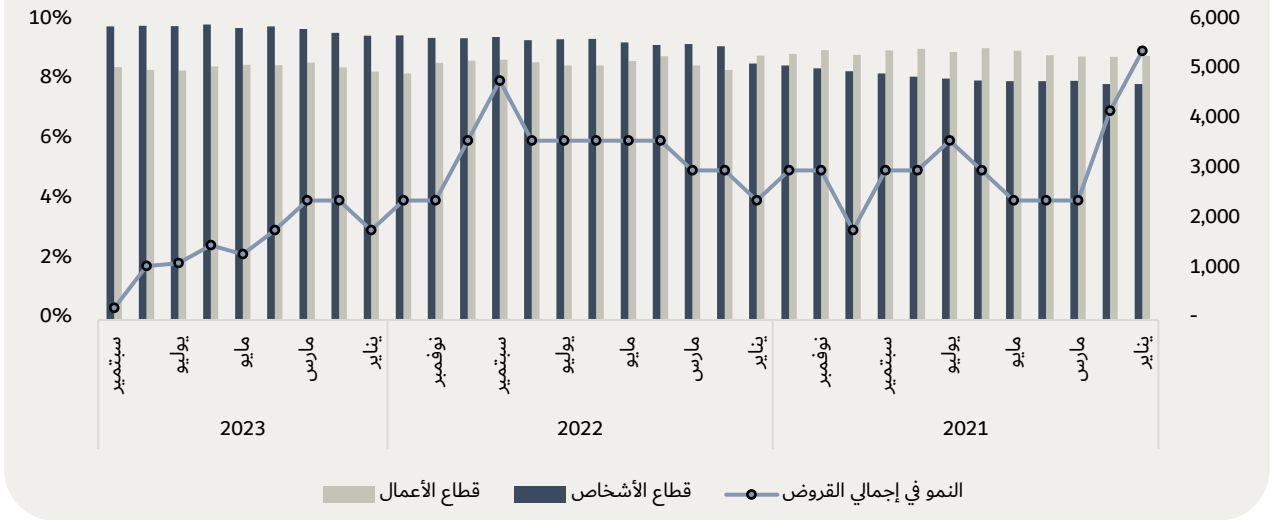

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبلغت إجمالي الودائع من غير المصارف خلال الربع الثالث من العام 2023 حوالي 19.7 مليار دينار بحريني، والتي شهدث ارتفاعاً بنسبة 2.0% على أساس سنوي. أما إجمالي الودائع المحلية من غير المصارف فقد سجلت نمواً بنسبة 2.7% على أساس سنوي لتبلغ حوالي 15.1 مليار دينار بحريني. ومن جانب آخر، بلغ إجمالي قيمة الودائع الأجنبية من غير المصارف حوالي 4.5 مليار دينار بحريني، أما ودائع القطاع الحكومي فقد بلغت 1.3 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الثالث من العام 2023.

إجمالي الودائع من غير المصارف (مليون دينار بحريني)

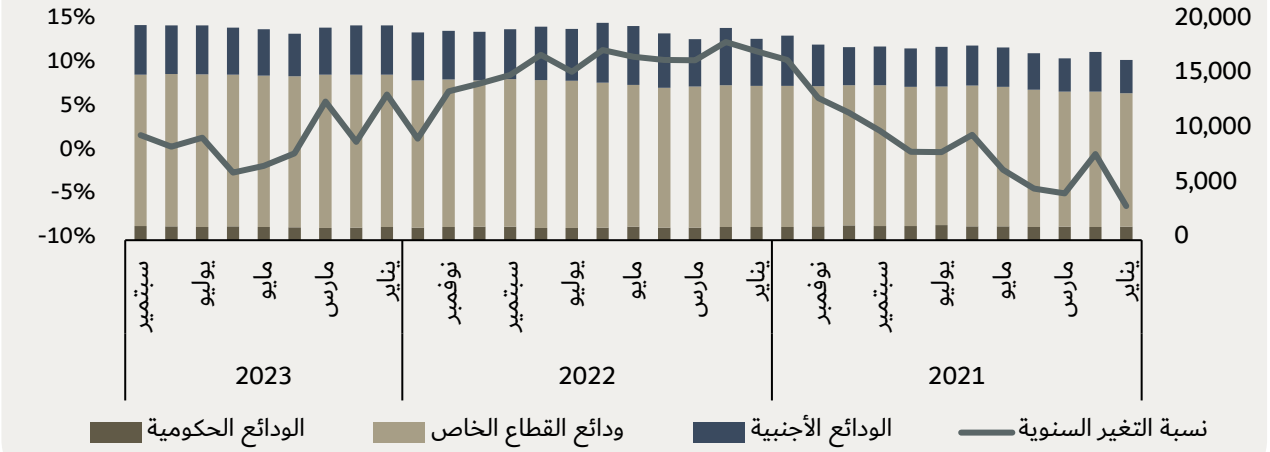

المصدر: مصرف البحرين المركزي

الأسواق المالية

تقدر القيمة السوقية لبورصة البحرين خلال الربع الثالث من العام 2023 حوالي 7.6 مليار دينار بحريني. حيث أقفل مؤشر البحرين العام للتداول عند 1,939.13 نقطة، والذي ارتفع بواقع 3.0% على أساس سنوي. أما مؤشر البحرين الإسلامي فقد أقفل عند 727.78 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9.9% على أساس سنوي.

وبحسب النشرة الاقتصادية الفصلية لبورصة البحرين للربع الثالث من العام 2023، استمر قطاع المال في تصدر البورصة من حيث القيمة السوقية بنسبة مساهمة بلغت 60.6%، تلاه قطاع المواد الأساسية وقطاع الاتصالات بنسبة 20.4% و11.7% على التوالي. أما على صعيد إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، فقد استحوذ قطاع المال على 55.8% من مجمل قيمة الأسهم المتداولة والتي بلغت حوالي 22.7 مليون دينار بحريني.

أما بالنسبة للشركات الأكبر حجماً من حيث القيمة السوقية خلال الربع الثالث من العام 2023، واصلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) تصدرها بقيمة سوقية بلغت 1.6 مليار دينار بحريني وشكلت نحو 20.4% من أجمالي القيمة السوقية في البورصة. تلاها بنك البحرين الوطني في المرتبة الثانية وبنك البحرين والكويت في المرتبة الثالثة بنسبة 17.8% و11.5% من إجمالي القيمة السوقية على التوالي.

مؤشر بورصة البحرين (نقطة)

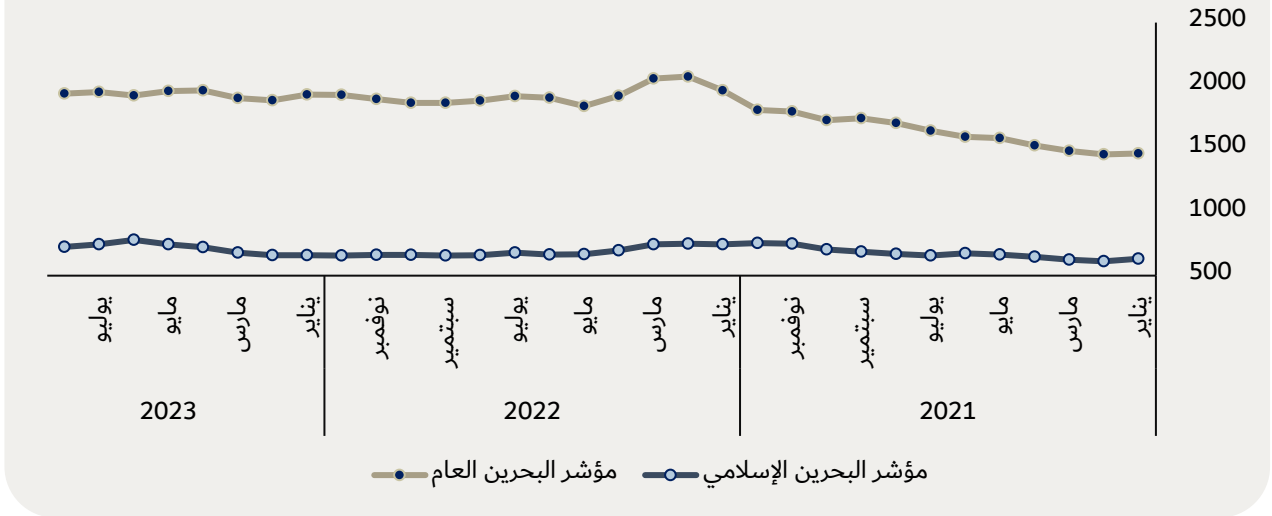

المصدر: بورصة البحرين

السندات والصكوك قصيرة الأجل الصادرة من مصرف البحرين المركزي

أعلن مصرف البحرين المركزي خلال الربع الثالث من العام 2023 عن إصدار 22 سنداً تقليديا وصكاً اسلامياً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.3 مليار دينار بحريني. وبلغت أعلى نسبة فائدة على أذونات الخزانة الحكومية 6.72% في الإصدار رقم 1980 والذي تبلغ قيمته 70 مليون دينار بحريني. في حين بلغت أعلى نسبة أرباح على صكوك الإجارة الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل وصكوك السلم الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل 6.46% و6.40% على الإصدارات رقم 217 و269، على التوالي. أما على صعيد نسبة الزيادة في الاكتتاب خلال الربع الثالث من العام 2023، فقد سجل إصدار صكوك الإجارة رقم 217 أعلى نسبة زيادة في الاكتتاب بلغت 593%.

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة / معدل الربح (%)	متوسط السعر (%)	زيادة الاكتتاب (%)
5 يوليو 2023	أذونات الخزانة رقم 1972	70	91	6.14	98.471	143
6 يوليو 2023	صكوك الإجارة رقم 215	26	182	6.15	-	329
12 يوليو 2023	صكوك السلم رقم 267	43	91	6.10	-	173
19 يوليو 2023	أذونات الخزانة رقم 1973	70	91	6.07	98.489	146
20 يوليو 2023	أذونات الخزانة رقم 106	100	364	6.43	93.891	190
26 يوليو 2023	أذونات الخزانة رقم 1974	70	91	6.05	98.493	180
30 يوليو 2023	أذونات الخزانة رقم 1975	35	182	6.43	96.851	111
2 أغسطس 2023	أذونات الخزانة رقم 1976	70	91	6.14	98.471	123
3 أغسطس 2023	صكوك الإجارة رقم 216	26	182	6.30	-	294
9 أغسطس 2023	أذونات الخزانة رقم 1977	70	91	6.30	98.432	121
16 أغسطس 2023	صكوك السلم رقم 268	43	91	6.25	-	319
23 أغسطس 2023	أذونات الخزانة رقم 1978	70	91	6.45	98.395	100
24 أغسطس 2023	أذونات الخزانة رقم 107	100	364	6.44	93.883	223
27 أغسطس 2023	أذونات الخزانة رقم 1979	35	182	6.46	96.835	183
30 أغسطس 2023	أذونات الخزانة رقم 1980	70	91	6.72	98.330	100
6 سبتمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1981	70	91	6.59	98.361	291
7 سبتمبر 2023	صكوك الإجارة رقم 217	26	182	6.46	-	593
13 سبتمبر 2023	صكوك السلم رقم 269	43	91	6.40	-	359
20 سبتمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1982	70	91	6.55	98.371	284
21 سبتمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 108	100	364	6.46	93.867	257
24 سبتمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1983	35	182	6.39	96.869	366
27 سبتمبر 2023	أذونات الخزانة رقم 1984	70	91	6.51	98.380	149

المصدر: مصرف البحرين المركزي

قطاع التأمين

إجمالي أقساط التأمين	بوليصات التأمين	صافي دخل الاستثمار	صافي الربح
+6.1% ▲	+19.4% ▲	+105.0% ▲	+138.5% ▲
+12.5 مليون دينار	+ 650 ألف بوليصة	+ 25.3 مليون دينار	+ 23.7 مليون دينار

أظهر التقرير الربعي لسوق التأمين الصادر عن مصرف البحرين المركزي نمو قطاع التأمين خلال الربع الثالث من العام 2023، حيث ارتفع عدد بوليصات التأمين بنسبة 19.4%، على أساس سنوي لتصل إلى 4.0 مليون بوليصة، وبلغت القيمة الإجمالية للأقساط التأمينية 217.5 مليون دينار بحريني بزيادة وقدرها 6.1%، على أساس سنوي. ويعكس النمو زيادة الطلب على التغطيات التأمينية، حيث سجلت أقساط التأمين الهندسي أعلى نمو سنوي بنسبة 54.2% لتصل إلى 10.5 مليون دينار بحريني.

كما حقق قطاع التأمين أداءً استثنائيًا من حيث الربحية في الربع الثالث من عام 2023، حيث ارتفع صافي دخل الاستثمار بنسبة 105.0% ليصل إلى 49.3 مليون دينار بحريني، وازداد صافي ربح شركات التأمين التقليدية بنسبة 138.5% ليصل إلى 40.8 مليون دينار بحريني.

وفيما يتعلق بمساهمة قيمة أقساط فروع التأمين من إجمالي قيمة الأقساط التأمينية، فقد احتلت قيمة أقساط التأمين الصحي الصدارة بنسبة مساهمة 31.9% أي ما تشكل 69.5 مليون دينار بحريني، وتلتها أقساط تأمين المركبات بنسبة 26.8% بقيمة تساوي 58.3 مليون دينار بحريني. وجاءت بالمرتبة الثالثة أقساط تأمين الحرائق والممتلكات والمسؤولية العامة بنسبة 15.8% أي ما يعادل 34.4 مليون دينار بحريني.

توزيع إجمالي أقساط التأمين

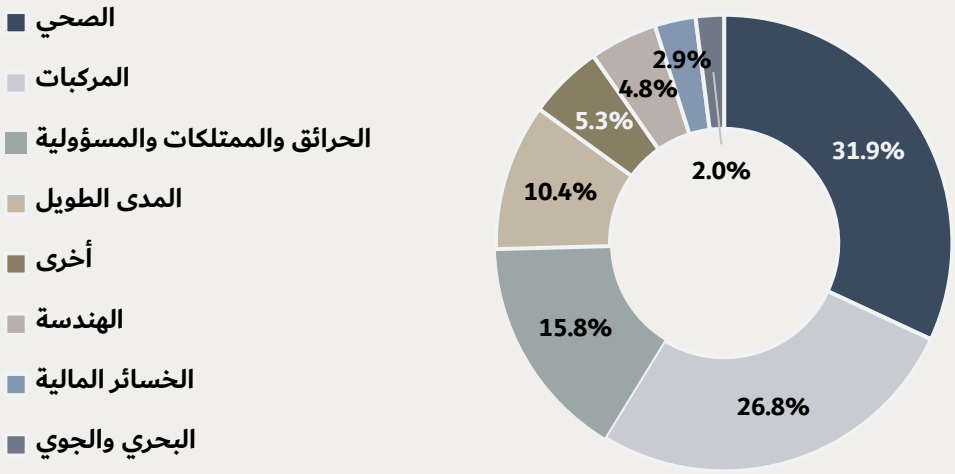

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

رأس المال البشري

- تحسنت بواقع 5 مراتب
- المركز الخامس عالمياً ضمن مؤشر "المهارات الرقمية"
- المركز الخامس إقليمياً من بين 18 دولة

تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع 5 مراتب لتحل في المركز 44 من أصل 134 دولة ضمن **مؤشر تنافسية المواهب العالمي 2023** الصادر عن معهد انسياد (INSEAD). ويقيس هذا المؤشر أداء وقدرة الدول على تنمية المهارات لدى الأفراد والحفاظ على الكوادر البشرية وتطويرها. جاءت مملكة البحرين في المركز الخامس إقليمياً من بين 18 دولة في شمال أفريقيا وغرب آسيا. كما حققت مملكة البحرين أفضل أداء ضمن ركيزة "جذب المواهب" حيث حلت في المركز 29 عالمياً ضمن هذه الركيزة. وتجدر الإشارة إلى حلول مملكة البحرين بين الدول العشر الأوائل ضمن 6 مؤشرات فرعية من بينها "المهارات الرقمية".

القطاع المالي

- تحسنت بواقع 10 مراتب
- المركز الأول خليجياً

تحسن تصنيف مملكة البحرين بواقع 10 مراتب وحافظت على مركزها الأول خليجياً في **مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2023** الصادر عن معهد بازل للحوكمة. ويقيس المؤشر مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في 152 دولة من خلال خمسة محاور. وقد حافظت البحرين على تصنيفها الأول على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ضمن محور نطاق مكافحة غسل الأموال وتمويل لإرهاب.

- المرتبة الرابعة عالمياً
- المركز الأول عالمياً في المؤشرين الفرعيين "الأطر التنظيمية" و "الأخبار"
- المركز الأول خليجياً في المؤشر الفرعي "الصيرفة الإسلامية"

حلت مملكة البحرين في المرتبة الرابعة عالمياً من أصل 136 دولة ضمن **تقرير التنمية المالية الإسلامية 2023** الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ومجموعة بورصة لندن والذي يقيس مجالات التمويل الاسلامي من خلال خمسة مؤشرات رئيسية وهي الأداء المالي، والحوكمة، والاستدامة، والمعرفة، والوعي. حققت المملكة المركز الأول عالمياً في المؤشر الفرعي "الأطر التنظيمية" والذي يقيم اللوائح والأطر التنظيمية للتمويل الاسلامي، وحققت المملكة المركز الأول عالمياً أيضا في المؤشر الفرعي "الأخبار" المعني بالتغطيات الإخبارية وعددها في مجال التمويل الاسلامي. إضافة إلى تحقيق المركز الرابع عالمياً في المؤشر الفرعي "الصيرفة الإسلامية" مما يضع المملكة في المركز الأول خليجياً.

تقنية المعلومات والاتصالات

- من بين المراكز العشر الأولى عالميا ضمن 9 مؤشرات فرعية من بينها مؤشر الأمن السيبراني ومؤشر تكنولوجيا الاتصالات

جاءت مملكة البحرين في المرتبة 38 عالمياً من أصل 64 دولة ضمن تصنيف التنافسية الرقمية العالمية 2023 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، والذي يقيم مدى تبني الدول للتكنولوجيات الرقمية الحديثة. والجدير بالذكر بأن مملكة البحرين حلت في المراكز العشر الأولى ضمن 9 مؤشرات فرعية مختلفة، حيث جاءت المملكة في المركز الثالث عالمياً ضمن مؤشر المهارات التكنولوجية والرقمية، والمركز الخامس عالمياً ضمن مؤشر الأمن السيبراني، والمركز السادس عالمياً ضمن مؤشر تكنولوجيا الاتصالات.

- المركز السابع عالمياً والثالث عربياً
- العلامة الكاملة ضمن 5 مؤشرات فرعية

حققت مملكة البحرين نتيجة 96.5 من أصل 100 نقطة ضمن مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات 2023 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، لتصبح المملكة من بين الدول العشر الأوائل ضمن المؤشر، حيث جاءت في المركز السابع عالمياً والثالث عربياً. وفي أحدث إصدار له بمنهجيته الجديدة يقيم المؤشر 169 دولة بناءً على عدد من المؤشرات المعنية بمجال تقنية المعلومات والاتصالات. وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين قد حصلت على العلامة الكاملة (100) ضمن خمسة مؤشرات فرعية وهي نسبة الأفراد من مستخدمي الإنترنت، ونسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى خدمات الانترنت في المنزل، ونسبة السكان الذين تغطيهم شبكة الجيل الثالث 3G وشبكة الجيل الرابع 4G/LTE على الأقل، ونسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتفاً محمولاً.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
مفاهيم اقتصادية	
الحسابات القومية	مجموعة متماسكة ومتسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصانيف وقواعد المحاسبة المتفق عليها دولياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق	القيمة الإجمالية لمجموع النفقات النهائية (للقطاع الحكومي والخاص) بأسعار المشترين.
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بحيث يتم إلغاء أثر التضخم بين السنة الجارية وسنة الأساس (2010).
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بحيث يؤثر التضخم على قيمتها.
التضخم	الارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة.
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.
مؤشر أسعار المنتج	مؤشر اقتصادي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل إنتاجهم.
القطاعات الاقتصادية	
القطاع النفطي	يشمل نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
القطاع غير النفطي	يشمل كل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ما عدا أنشطة القطاع النفطي.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع.
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي، أو الكيميائي للمواد، أو الجواهر، أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية، والمعادن اللافلزية، وصنع الأثاث، وغيرها.
الخدمات الحكومية	تشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

المصطلح	التوضيح
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب، أو البر، أو البحر، أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة.
معاملات اقتصادية	
ميزان المدفوعات	سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم مع بقية العالم لفترة زمنية محددة ويتضمن الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.
الحساب الجاري	يشمل جميع السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، وحساب الدخل الأولي (يتضمن جميع دخل الاستثمار، والاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، وغيرها) وحساب الدخل الثانوي (يتضمن تحويلات العاملين) في ميزان المدفوعات.
الحساب الرأسمالي	يشمل تحويلات رأس المال.
الحساب المالي	يشمل التغييرات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية للبلد، ويغطي شبكات الاستثمار المباشر، واستثمار المحفظة، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية.
الميزان التجاري	الفارق بين قيمة الواردات والصادرات خلال فترة معينة، ويكون فائضًا إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات، أو عجزًا في الحالة المعاكسة.
إجمالي الصادرات	تشمل الصادرات وطنية المنشأ وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير) من أي جزء من الإقليم الإحصائي.
الصادرات وطنية المنشأ	تشمل صادرات جميع السلع التي تم إنتاجها أو تصنيعها محليًا بالكامل، أو التي أجرى عليها عمليات صناعية غيرت من شكل وقيمة السلعة.
إعادة التصدير	تشمل الصادرات من السلع الأجنبية التي سبق تسجيلها كواردات.
إجمالي الواردات	الواردات من السلع الأجنبية والسلع المحلية التي يعاد استيرادها.
التجارة الخدمية	الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد، بما في ذلك الخدمات المقدمة من خلال الفروع الأجنبية المنشأة في الخارج.
التجارة السلعية	عملية الحصول على السلع المادية وشرائها ونقلها وتخزينها وتحويلها وبيعها، بما في ذلك إدارة المخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن تشغيل الأصول المادية في هذا السياق.
مسح الاستثمار الأجنبي	أحد أهم المسوح الاقتصادية التي تنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بهدف التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية.
عملية نقاط البيع والتجارة الإلكترونية	عمليات الدفع التي تتم عن طريق بطاقات الخصم والائتمان (الصادرة داخل البحرين أو خارجها)

المصطلح	التوضيح
مفاهيم نقدية	
نقطة أساس	وحدة قياس تستخدم لقياس أسعار الفائدة والنسب المئوية وتساوي 0.01%. مثال، 50 نقطة أساس تساوي 0.5%.
التسهيلات المصرفية	مجموعة من أدوات الإيداع والإقراض التي تستطيع مصارف التجزئة الحصول عليها من مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجاتها من السيولة بالدينار بحريني البحريني.
الودائع من غير المصارف	تشمل الودائع بالدينار بحريني البحريني أو العملات الأجنبية في مصارف قطاع التجزئة، وتتضمن الودائع المحلية من القطاع الحكومي والخاص (ما عدا البنوك) والودائع الأجنبية.
الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي	ميزانية شاملة للنظام المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمصارف الإسلامية)، وذلك باستثناء ميزانية مصرف البحرين المركزي.
أدوات الدين العام	أذونات خزانة وأوراق مالية حكومية يتم إصدارها من قبل مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.
أذونات الخزانة	أدوات دين قصيرة الأجل تحدد قيمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لفترات استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة.
سندات التنمية الحكومية	سندات طويلة الأجل تصدر بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأميركي، لفترات استحقاق من 2 إلى 30 سنة. ويتم تحديد سعر الفائدة الثابت من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك السلم	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ثلاثة أشهر. ويتم إصدار صكوك السلم بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة القصيرة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية، لفترات استحقاق ستة أشهر. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
صكوك الإجارة طويلة الأجل	أداة استثمارية تصدر وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. ويتم إصدارها بالدينار بحريني البحريني أو بالدولار الأمريكي ولفترات استحقاق من 2 إلى 10 سنوات. ويتم إصدار صكوك الإجارة بعائد ثابت يتم تحديده من قبل لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي.
عرض النقد	القيمة الإجمالية للنقد في اقتصاد البلد.
ن0	يصف القاعدة النقدية للاقتصاد (العملات المتداولة + ودائع المصارف في مصرف البحرين المركزي).
ن1	يصف عرض النقد بمفهومه الضيق ويتكون من الأجزاء الأكثر سيولة من المال (العملة المتداولة + الودائع تحت الطلب).
ن2	يصف عرض النقد بمفهومه الواسع (ن1 + ودائع الأجل والتوفير).
ن3	يصف عرض النقد بمفهومه الأوسع ويتضمن أقل الأجزاء سيولة من المال (ن2 + ودائع الحكومة).
المسح النقدي	يعرض مكونات ن3 من حيث صافي الأصول الأجنبية والأصول المحلية.
معدل الاحتفاظ	الجزء المحتفظ به من أقساط التأمين -باستثناء حصة معيد التأمين- ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين.

| حقوق النشر وإخلاء المسئولية

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2023

يمكن استخدام المواد المذكورة في التقرير بعد طلب الإذن من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار وينبغي أخذ المشورة من المختصين والخبراء في هذا الشأن، حيث إن الوزارة غير مسئولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير.

| للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
EconomicQuarterly@mofne.gov.bh